

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الدورة الخامسة والستون، الجزء الأول  
جنيف، ٤-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨  
البند ٢(أ) من جدول الأعمال المؤقت

## الطرق الجديدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أزمة تعددية الأطراف والتجارة وآلياتها التنموية، فضلاً عن ماهية مساهمة الأونكتاد مذكرة من أمانة الأونكتاد

### موجز تنفيذي

تواجه تعددية الأطراف والتجارة الدولية ضغط متصاعداً، ولا سيما فيما يتعلق بأثرهما الإنمائي. وينضاف إلى هذا الأمر تصاعد الشعور القومي، وزيادة استخدام السياسات المقيدة للتجارة، والصعوبات المتزايدة في اعتماد قواعد ملزمة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والنزوع المتنامي إلى إبرام صفقات تجارية في سياقات ثنائية ومتعددة أطراف وإقليمية. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو ضمان ألا تكبح الرياح المعاكسة التي تواجهها تعددية الأطراف والتجارة الدولية في الوقت الراهن مساهمة التجارة الدولية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وللأمم المتحدة وللأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، دور هام ليلعبه في هذا الصدد.



## مقدمة

١- يناقش الفرع ١ من هذه المذكرة الأزمة التي تعرفها تعددية الأطراف والتجارة الدولية. ويرسم الفرع ٢ معالم النهج الرامية إلى زيادة مساهمة التجارة في التنمية الشاملة للجميع والمستدامة إلى أقصى حد ممكن. ويناقش الفرع ٣ تعزيز نهج الأونكتاد لبناء توافق الآراء الحكومي الدولي ووضع القوانين غير الملزمة، من أجل تكملة عملية وضع القواعد الملزمة. وتحتتم المذكرة بطرح عدة اقتراحات وأسئلة للمناقشة بهدف تنشيط النهج المتعددة الأطراف إزاء التجارة والتنمية المستدامة.

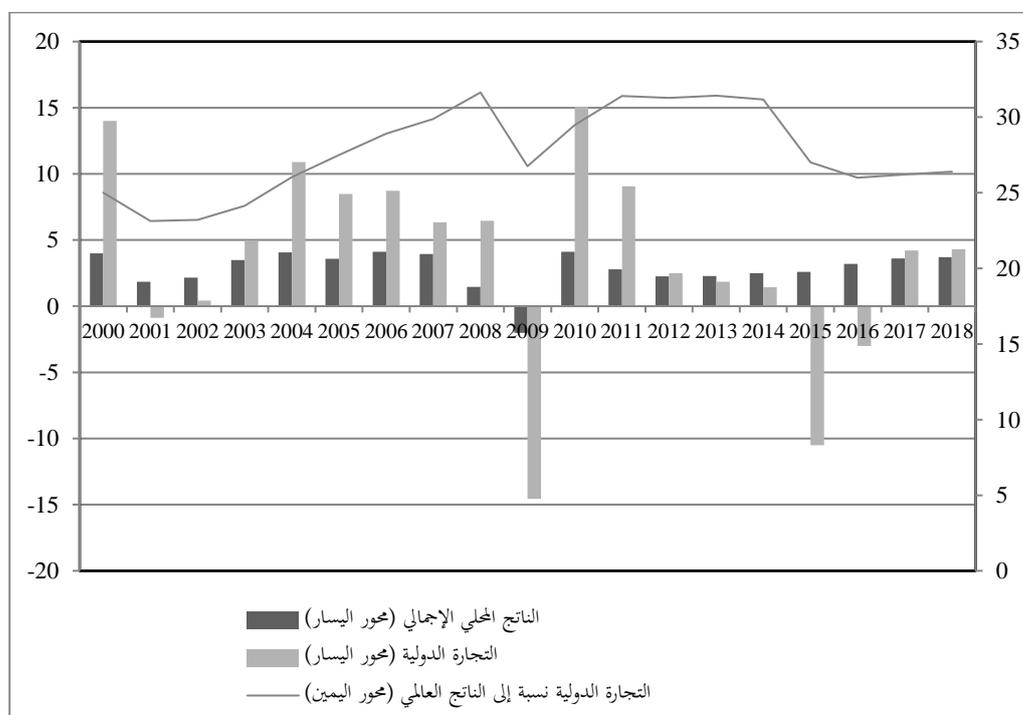
## أولاً- الاتجاهات في التجارة الدولية والتعاون المتعدد الأطراف

٢- تستأثر التجارة الدولية بحصص هامة من نواتج الاقتصادات الوطنية، إلا أن تزايد أهميتها عرف تباطؤاً. وقد تجمد المؤشر الأكثر استخداماً لاتجاهات العولمة، وهو نسبة قيمة التجارة الدولية إلى الناتج العالمي، عند حوالي ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وهو مستوى بلغه لأول مرة عام ٢٠٠٧، ثم انخفض بحوالي ٥ نقاط مئوية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (الشكل ١).

الشكل ١

### اتجاهات التجارة الدولية والناتج العالمي

(بالنسبة المئوية)



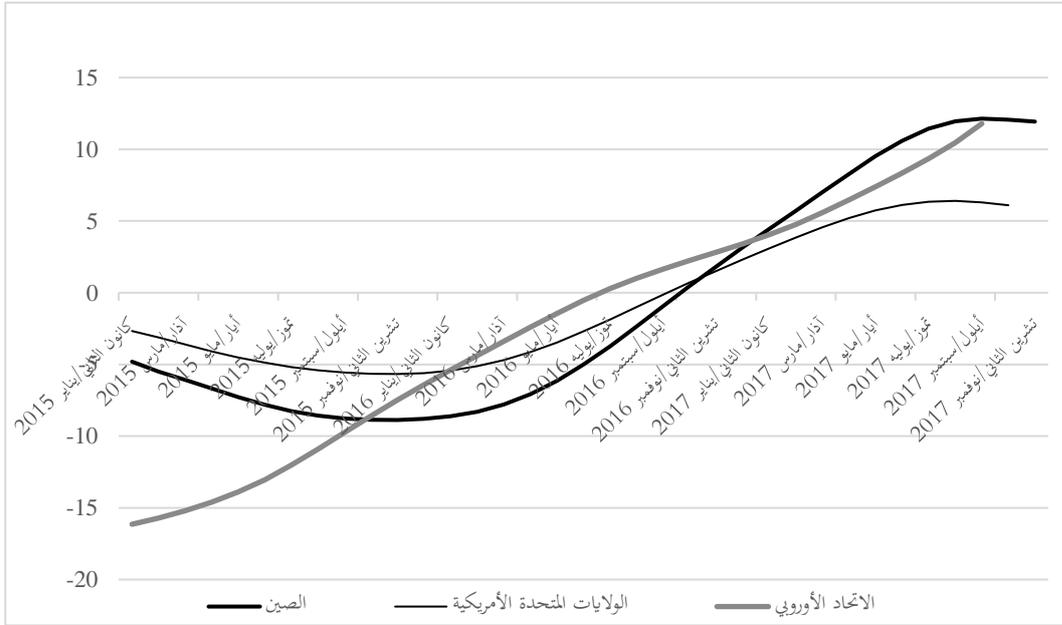
المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد.

٣- وتشير أحدث الإحصاءات والتنبؤات إلى اتجاه إيجابي فيما يتعلق بالتجارة الدولية والنتائج العالمي كليهما. ويبين الشكل ٢ اتجاهات التجارة بالنسبة لأكبر ثلاثة اقتصادات، ألا وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بتوضيح النسبة المئوية للتغير في قيمة التجارة، مقيسة بالواردات إضافة إلى الصادرات، مقارنة مع الشهر نفسه من السنة السابقة؛ ويبين الانخفاضات الحادة في قيمة التجارة عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦؛ ويبين الانتعاش في الاقتصادات الثلاثة جميعها منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٦. وعلى وجه الإجمال، من المرجح أن تتجاوز وتيرة التجارة عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ نمو الناتج، وإن كان ذلك طفيفاً. ويتوقع أن يكون نمو الناتج العالمي بحوالي ٣,٦ نقاط مئوية ونمو التجارة بحوالي ٤ نقاط مئوية<sup>(١)</sup>. ويعد انتعاش نمو التجارة عاملاً إيجابياً بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، شريطة أن يعكس النمو في صادرات البلدان النامية.

الشكل ٢

معدل النمو السنوي للتجارة في اقتصادات مختارة

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى مكتب تعداد السكان بالولايات المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمكتب الوطني للإحصاءات في الصين.

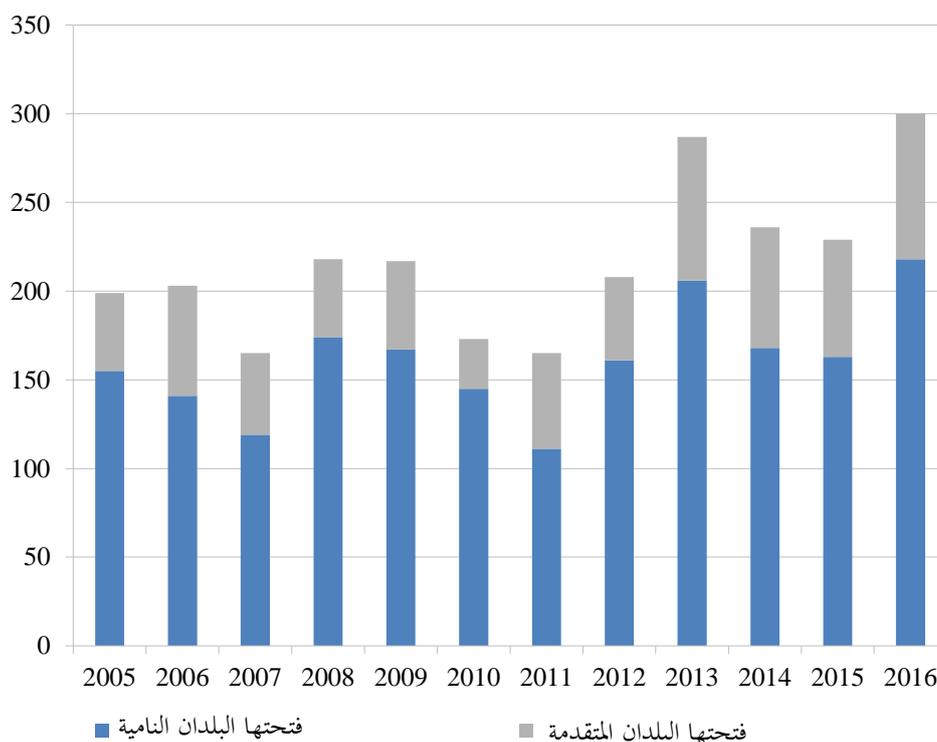
٤- ولا يزال انتعاش التجارة هشاً، كما أنه من السابق لأوانه تقييم ما إذا كان هذا الاتجاه الإيجابي سيستمر في السنوات المقبلة. وهناك قدر كبير من عدم اليقين والضعف يؤثر في الاقتصاد العالمي، وهناك احتكاكات تجارية متزايدة بين البلدان قد تؤثر سلباً على التجارة الدولية في المستقبل القريب. وقد تضاعف الدعم العام للعملة والتعاون المتعدد الأطراف. كما تتجلى الشواغل المتعلقة بمنافع العولمة في زيادة الخطابة الداعية إلى الحمائية. ومما يثير القلق المناقشات المتعلقة باستمرار الاختلالات التجارية ومدى إنصاف ممارسات تشجيع التصدير بين

(١) International Monetary Fund, 2017, *World Economic Outlook October 2017: Seeking Sustainable Growth – Short-Term Recovery, Long-Term Challenges*, Washington, D.C

الاقتصادات الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، كانت هذه التطورات مصحوبة بزيادة التدابير التجارية الحمائية، مثل تدابير مكافحة الإغراق والتدابير الحمائية، وما يتصل بها من تحقيقات ومنازعات (الشكلان ٣ و ٤). وأسفرت كل هذه التطورات عن عمليات لوضع السياسات أكثر تحوطاً فيما يتعلق بمبادرات التعاون المتعددة الأطراف.

الشكل ٣

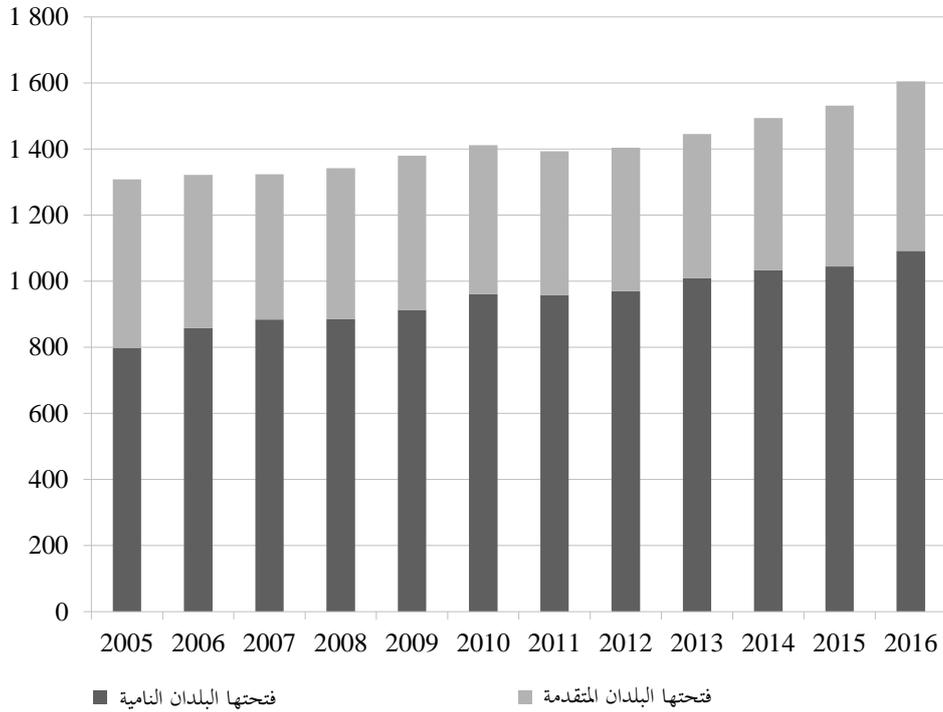
التحقيقات في مكافحة الإغراق، بحسب عدد التحقيقات التي فتحت فيها



المصدر: UNCTAD, 2017, *Key Statistics and Trends in International Trade 2016: A Bad Year for World Trade?* United Nations publication, Geneva

## الشكل ٤

## التدابير التجارية الحمائية، بحسب عدد الحالات ذات التدابير السارية



المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٧.

٥- وثمة خطر في أن تثير التدابير الحمائية التي سنت في الآونة الأخيرة منازعات تجارية أو أعمالاً انتقامية أو حروباً تجارية. وإذا انخرطت العديد من البلدان، وبخاصة الاقتصادات التجارية الرئيسية، في منازعات متصلة بالتجارة، فإنه يمكن لهذا الاحتكاك أن يعيق انتعاش التجارة الدولية ويقوض التعاون المتعدد الأطراف.

٦- وقد صاحب الضعف الذي اعتري الاتجاه نحو العولمة الذي لوحظ على مدى العقد الماضي اعتراف متنام بأن المكاسب والفرص الاقتصادية الناجمة عن العولمة لم تكن شاملة للجميع ولم تترجم دائماً إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وحسن أحوال البيئة. وقد أسهمت التجارة في انتشار الملايين من الناس من براثن الفقر، لكن لا يزال هناك عدد كبير من الناس كانت عملية العولمة والانفتاح التجاري ضارة لهم. وفي بعض البلدان، يتزايد انتشار تصور مفاده أن التجارة الدولية والقواعد التي تنظمها، التي وضعت عن طريق سنوات من التعاون المتعدد الأطراف والتي تدار من خلال ترتيبات دولية، تضر بالعمال العاديين وتقضي على فرص العمل، وخاصة في قطاعات الصناعات التحويلية. وتؤكد هذه الشواغل على مسألة التوزيع العادل للمكاسب المتأتبة من التجارة والحاجة، في هذا الصدد، إلى أن تحمي عملية وضع السياسات على جميع المستويات مصالح الفئات الأقل حظاً حماية كافية. وإضافة إلى ذلك، فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع، مثل ميكنة عمليات الإنتاج، إلى تشريد بعض العمال، لكنه خلق أيضاً فرصاً لوظائف جديدة تستند إلى التطورات التكنولوجية، ومن ثم تكتسي الاستراتيجيات الرامية إلى التسخير الفعال للتغير التكنولوجي أهمية حاسمة.

٧- وقد خلقت تحديات الجغرافية السياسية والابتكارات التكنولوجية والتغيرات ذات الدوافع الاجتماعية أو البيئية مشاكل معقدة وملحة على الصعيدين الوطني والعالمي كليهما. وأضافت هذه التحديات، والحاجة إلى التصدي لها بصورة جماعية، زخماً من أجل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. بيد أنه على الرغم من الزخم الذي أطلقه اعتماد أهداف التنمية المستدامة، هناك شواغل متزايدة إزاء قدرة تعددية الأطراف على التصدي للمشاكل العالمية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال شراكة عالمية معززة، وإزاء مدى قابليتها للتطبيق. وتجد العديد من الحكومات صعوبة متزايدة في التوفيق بين برامجها المحلية والالتزامات الدولية التي كثيراً ما تشمل مجالات السياسات العامة الحساسة التي تدخل ضمن الاختصاص الوطني وتتفاعل معها.

٨- وينعكس اتجاه العولمة نحو الضعف أيضاً في حالة بعض عمليات التعاون المتعددة الأطراف، ولا سيما الجمود في وضع القواعد التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية وفي تعيين أعضاء هيئة الطعون فيها. وتوضح الفجوة المستمرة في الوصول إلى نتائج شاملة، بما في ذلك في المؤتمرات الوزارية الأخيرة، الصعوبات في المضي قدماً بجدول الأعمال المتعدد الأطراف في هذا الوقت. وتنشأ بعض الصعوبات عن الافتقار إلى توافق الآراء في المفاوضات بشأن السياسات والقواعد المتعددة الأطراف التي من شأنها أن تدعم عملية التنمية في البلدان النامية بصورة أفضل. وتنشأ صعوبات أخرى عن ظهور قضايا جديدة بسبب التغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، مثل التجارة الإلكترونية والاستثمار وتيسير التجارة، والتي تود بعض البلدان أن تعالجها.

٩- وتبقى الحاجة إلى زيادة المشاركة في التجارة الدولية ونطاقها قوية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. ولذلك، من المهم وضع قواعد تجارية ملزمة متينة ومتعددة الأطراف، وتوفير القدرة على التنبؤ والشفافية والاستقرار في الفرص التي تتيحها الأسواق. بيد أن الجهود الرامية إلى تحسين عملية وضع قواعد تجارية ملزمة متعددة الأطراف لا تزال جامدة، وإن كانت عملية وضع السياسات واصلت إحراز تقدم على الصعيدين الثنائي الأطراف والإقليمي. وواصل الارتفاع عدد اتفاقات التجارة التفضيلية، ومعهادات الاستثمار، وبرامج المساعدة التقنية التي ترمي إلى إصلاحات سياساتية داخل الحدود وعلى الحدود. وهناك مسألتان مثيرتان للقلق يتعين النظر فيهما في هذا الصدد. أولاً، أن اعتماد نهج أكثر استقطاباً في وضع القواعد الدولية قد لا يكون في صالح الأطراف التي لها قدرة تفاوضية وثقل اقتصادي محدودان جداً. وثانياً، أن هذا الاستقطاب يرجح أن تنجم عنه مجموعة من القواعد المتضاربة مع بعضها البعض، قد يكون من الصعب تكريسها لاحقاً على الصعيد المتعدد الأطراف، لأن هذه القواعد قد تشكل مصالح الفئات المجتمعية ومجموعات الضغط الاقتصادية الإسمنت الذي يثبتها.

١٠- ولذلك هناك درجة عالية من عدم اليقين فيما يتعلق بالكيفية التي سيتطور بها التعاون المتعدد الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف في الأعوام المقبلة. ولاستئناف التعاون الدولي ونجاحه، ولا سيما فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ينبغي للحكومات المضي قدماً في خطة اقتصادية لا تتسم فقط بأنها تتطلع إلى الأمام وإنما بكونها أيضاً عادلة ومنصفة وتعود بالمنافع على قطاعات أوسع بكثير من الناس. وفي ظل عدم وجود خطة متعددة الأطراف متماسكة تستجيب للرياح المعاكسة التي تواجهها العولمة، قد يواصل العالم الانجراف نحو النزعة القومية والتعددية القطبية.

## ثانياً- تعزيز مساهمة التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١١- على مدى العقود الماضية، أسهمت التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الوطنيين وأتاحت للسكان طائفة واسعة من السلع والخدمات. ويضع الهدف ١٧، إذ يسلم بإسهام التجارة، غايات محددة متصلة بالتجارة. وعلاوة على ذلك، فإن كون هذه الأهداف جزءاً لا يتجزأ من تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة يمثل تذكيراً بأن التجارة ليست غاية في حد ذاتها. وينبغي أن تكون التجارة والسياسة التجارية حافزاً للتنمية الاجتماعية لاقتصادية والمستدامة بيئياً، وللدفع قدماً بالتزام خطة عام ٢٠٣٠ ببناء اقتصادات محورها الناس. وينبغي للسياسات والقواعد التجارية أن تكون مواتية للتنمية، بحيث تكون مراعية للسياسات التكميلية الوطنية والإقليمية ومواكبة لها، وذلك من أجل الحد من الفقر، و/أو إيجاد فرص العمل، و/أو توفير شبكات الأمان الاجتماعي للسكان المتضررين، وكذلك لتعزيز التنمية المستدامة.

### ألف- التجارة محركاً للنمو: الغايات ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة

١٢- تنص خطة عام ٢٠٣٠ على أنه "تشكل التجارة الدولية محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة"<sup>(٢)</sup>. وتشمل الغايات المتصلة بالتجارة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف (الغاية ١٧-١٠)؛ وزيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠ (الغاية ١٧-١١)؛ وتحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً بشكل دائم إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة (الغاية ١٧-١٢). كما تولد التجارة موارد هامة يمكنها أن تساعد في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم جرى التأكيد على أهمية التجارة الدولية المواتية للتنمية باعتبارها محركاً للنمو، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

١٣- وفيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، انتهى المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من دون وثيقة ختامية رسمية في شكل إعلان وزاري شامل. وبدلاً من ذلك، اعتمدت مجموعة من القرارات الوزارية بشأن عدد محدود من القضايا، ولا سيما الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك (انظر الإطار). واتفق بعض الأعضاء أيضاً على الشروع في مناقشات بشأن ثلاث قضايا جديدة، ألا وهي التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

#### منظمة التجارة العالمية: الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك

قبل المؤتمر الوزاري الحادي عشر، بدا أن إبرام اتفاق يحدد بإلغاء الإعانات الضارة لمصائد الأسماك، تماشياً مع الغاية ١٤-٦ بشأن حظر أو إلغاء هذه الإعانات بحلول عام ٢٠٢٠، بالنظر للحاجة الملحة إلى تحقيق هذه الغاية.

وبدلاً من ذلك، اتفق الأعضاء على "مواصلة المشاركة بصورة بناءة في مفاوضات الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، بغية اعتماد المؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٩ لاتفاق بشأن ضوابط شاملة وفعالة تحظر بعض أشكال الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في

الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وتلغي الإعانات التي تساهم في الصيد [غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم]، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية الأعضاء وأقل البلدان نمواً الأعضاء ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه المفاوضات". ويحدد هذا القرار موعداً نهائياً لإيجاد حل للحوافز الاقتصادية الضارة التي تسهم في استنزاف الأرصد السمكية، وتعطل سبل كسب السكان الساحليين للرزق.

وتسلط العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وجولة الدوحة بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك الضوء على إمكانات وتحديات سياسة التجارة المتعددة الأطراف بوصفها أداة فعالة للتصدي للقضايا البيئية الملحة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

ودعماً لهذه المفاوضات، اعتمد الأونكتاد، خلال دورته الرابعة عشرة لمؤتمره عام ٢٠١٦، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبدعم من ٩١ دولة، بياناً مشتركاً بشأن تنظيم الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، يسعى إلى تشجيع توافق الآراء من أجل إنجاز المفاوضات. ويواصل الأونكتاد العمل مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حلول لهذه المسألة ذات المنفعة العامة.

المصادر: World Trade Organization, 2017, Fisheries subsidies: Ministerial Decision of 13 (December, document WT/MIN(17)/64; UNCTAD, 2016, Regulating fisheries subsidies متاح في الرابط التالي: <http://unctad.org/en/Pages/DITC/Trade-and-Environment/Regulating-Fisheries-Susidies.aspx> (اطلع عليه في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

١٤- ويبقى تحسين الوصول إلى الأسواق على الحدود في البلدان النامية (الغايتان ١٧-١١ و١٢-١٧) وداخل الحدود في القطاعات ذات الأهمية الكبرى للسكان الفقراء مهمة تنطوي على تحديات. فعلى سبيل المثال، لا تزال الأسواق الزراعية في البلدان المتقدمة مقيدة، وذلك بسبب حماية الحدود من خلال التعريفات الجمركية وفي الوقت نفسه الدعم المحلي من خلال الإعانات. وكان متوسط التعريفات الجمركية الزراعية أكثر من ٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٥، ولم يعرف انخفاضاً ذا بال في السنوات القليلة الماضية. وتبقى هذه القيود هامة، لكن التدابير غير الجمركية والمعايير الخاصة كثيراً ما تمثل عائقاً أكبر أمام الصادرات. وزاد عدد التدابير غير الجمركية من أكثر من ١ ٥٠٠ منتصف عقد الألفين إلى أكثر من ٢ ٥٠٠ عام ٢٠١٥. وتميل هذه التدابير إلى رفع قيم وحدات المنتجات المتداولة بنسبة ١٥-٣٠ في المائة في قطاعي الأغذية والزراعة بنسبة ٥-٢٠ في المائة في قطاعات الصناعات التحويلية<sup>(٣)</sup>.

١٥- وكثيراً ما تمثل التدابير غير الجمركية والمعايير الخاصة عقبة هامة تعترض الوصول إلى الأسواق، لكنها تدعم أيضاً تحقيق التنمية المستدامة. وتأتي العديد من التدابير غير التعريفية من التشريعات المحلية المصممة لحماية صحة وسلامة السكان أو البيئة وتستخدم المعايير الخاصة لتلبية طلبات المستهلكين المتزايدة على الاستدامة البيئية والاجتماعية. ومما له مغزى أن التشريع المحلي، وإن كان يخدم أهدافاً مماثلة، يختلف عموماً بين البلدان، مما يؤدي إلى عقبات لا داعي لها أمام التجارة. وقد يكون تنسيق و/أو مواءمة هذه السياسات، على سبيل المثال من خلال

(٣) UNCTAD, 2013, *Non-Tariff Measures to Trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries*, United Nations publication, New York and Geneva

اعتماد معايير دولية وزيادة التقارب التنظيمي، مفيداً في هذا الصدد. ويمكن أن تستفيد سبل المضي قدماً بشأن هذه المسألة من تنسيق الأونكتاد للعمل المتعلق بالتدابير غير التعريفية فيما بين العديد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك من قاعدة بياناته الشاملة بشأن التدابير غير التعريفية. ويمكنها أيضاً الاستفادة من شراكة الأونكتاد مع العديد من وكالات الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة مسائل الوصول إلى الأسواق والتنمية الناشئة عن المعايير الخاصة، وهي منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة (انظر <https://unfss.org/>).

١٦- وتكتسي الإجراءات التجارية المتسمة بالسرعة والموثوقية والشفافية أهمية للبلدان النامية لكي تكون قادرة على الوصول إلى الأسواق في الخارج والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وإضافة إلى ذلك، ينطوي تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة على منافع مباشرة للتنمية الوطنية المتعلقة بالسكان والمؤسسات، من خلال الاستثمارات المرتبطة بها في بناء القدرات وإصلاحات القطاع العام. وللتدابير المحددة المتعلقة بالشفافية وبناء القدرات وتحديث المؤسسات أثر مباشر على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. فتنفيذ تيسير التجارة مرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالمؤشرات الإنمائية. وبعبارة أخرى، فإن احتمال تنفيذ بلد نام لإصلاحات تيسير التجارة لا يتوقف فقط على استعداده لزيادة حجم تجارته الخارجية، ولكن في المقام الأول على القدرة الوطنية على تنفيذ تلك الإصلاحات.

١٧- وللعديد من التدابير الواردة في الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، الذي دخل حيز النفاذ عام ٢٠١٧، صلة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تشمل المادة ١ نشر المعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير والعبور وإتاحتها؛ ولذلك قد يكون بلد يمثل للمادة ١ أقرب إلى تحقيق الغاية ١٦-١٠ التي ترمي فيما ترمي إليه إلى ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات. ويجعل التجارة أيسر وأقل إهمالاً، تشجع العديد من تدابير تيسير التجارة بصورة مباشرة الأعمال التجارية غير الرسمية على أن تعلن المعاملات وتشارك في التجارة الخارجية الرسمية، داعمة بذلك تحقيق الغاية ٨-٣ بشأن إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها.

١٨- ومع مواجهة البلدان النامية باطراد لمزيد من التحديات في الوصول إلى الأسواق الكبيرة والمعقدة، تكتسي المساعدة الإنمائية والشراكات العالمية من أجل التنمية أهمية أكبر من أي وقت مضى. ولا مناص من تحسين المساعدة الإنمائية، من خلال زيادة الموارد المتاحة من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة مثلاً، وتوفير المعلومات المتصلة بالتجارة وزيادة الاستثمار، من أجل تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

## باء- المجالات السياسية التي يتعين فيها تعزيز مساهمة التجارة في خطة عام ٢٠٣٠

١٩- على صعيد الاقتصاد الكلي، تستأثر التجارة الدولية، أي صادرات السلع والخدمات، بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان المنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، تقدم التجارة الدولية، في ظل ظروف معينة، الدعم لعدد كبير من فرص العمل في العديد من البلدان النامية (الهدف ٨)، مسهمة بذلك في تحقيق الأهداف الأخرى فيما يتعلق بالحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي. وعلاوة على توليد الدخل، تؤثر التجارة أيضاً في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة عن طريق قنوات أخرى، سواء بصورة

مباشرة أو غير مباشرة. ويتعين على البلدان أن تكفل زيادة المكاسب الإجمالية من التجارة إلى أقصى حد، وتقاسمها بصورة عادلة ومنصفة، ولا سيما فيما بين الفئات الأشد ضعفاً، وإعادة من يتأثرون بالاختلالات ومتطلبات التكيف المتصلتين بالتجارة على وجه سرعة إلى العمالة المنتجة. ولا تكفي السياسات التجارية لوحدها لتحقيق هذا ومن الأساسي وجود سياسات تكميلية، مثل السياسات الضريبية والمالية، وكذا السياسات المتصلة بالاستثمار والصناعة والتعليم المهارات والابتكار والمنافسة وحماية المستهلك، إلى جانب الهياكل الأساسية الجيدة وتدابير تيسير التجارة لصالح المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع. ويرد تفصيل بعض هذه الأبعاد السياساتية المترابطة في الفروع التالية.

## ١- تمكين الناس من الاستفادة من الفرص التجارية

٢٠- بعد توفير فرص العمل والدخل للسكان الضعفاء، بمن فيهم الفقراء والنساء والشباب، موضوعاً شاملاً لجميع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تستخدم التجارة والسياسات التجارية لمعالجة الشواغل ذات الصلة، مثل خفض انعدام المساواة المتصل بنوع الجنس. فعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات التجارية المراعية لمصالح الفقراء أن تزيد الدخل النسبي للأسر المعيشية الفقيرة من خلال تغيير توافر السلع الأساسية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعيتها، مثلاً بتخفيض التعريفات الجمركية على الناموسيات في البلدان التي تنتشر فيها الملاريا، للمساعدة في الحد من وفيات الأطفال<sup>(٤)</sup>. ويمكن إيلاء المزيد من الاهتمام للتقليص إلى أقصى حد من النتائج السلبية للاندماج في الاقتصاد الدولي في العمالة وتفاديها.

٢١- ولا ينبغي أخذ مساهمة التجارة والسياسات التجارية في تعزيز المساواة بين الجنسين كأمر مسلم به، إذ يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وتبين الأعمال التحليلية التي أجراها الأونكتاد عن أثر تحرير التجارة على المساواة بين الجنسين أن لتحرير التجارة آثاراً متباينة على النساء العاملات<sup>(٥)</sup>. إذ يمكن للمرأة الحصول على عمل قار مدفوع الأجر، لكن قد تحصل على أجور أقل وفرص محدودة لتنمية المهارات. ولتفادي تغييرات السياسة التجارية التي تعزز أوجه عدم المساواة القائمة، تحتاج الحكومات إلى تصميم سياسات تجارية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للفوارق بين الجنسين.

٢٢- وقد يكون أحد الطرق الهامة لمضي البلدان إلى الأمام هو وضع أطر سياسات تجارية موجهة نحو تحقيق الأهداف ثلاثم بصورة أفضل ظروفها الإنمائية. وسيكون من المهم بالنسبة إلى البلدان النامية أن تعيد صياغة سياسات تجارية وطنية متكاملة موجهة نحو الأهداف من خلال عمليات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتنفيذها<sup>(٦)</sup>. ويمكن أن تكون هذه الجهود

(٤) A Nicita, M Olarreaga and G Porto, 2014, Pro-poor trade policy in sub-Saharan Africa, *Journal of UNCTAD*, 2016, *Trading into Sustainable Development: International Economics*, 92(2):252-265 *Trade, Market Access and the Sustainable Development Goals*, United Nations publication, New York and Geneva.

(٥) UNCTAD, 2014, *Looking at Trade Policy Through a Gender Lens: Summary of Seven Country Case Studies Conducted by UNCTAD*, United Nations publication, New York and Geneva.

(٦) ساعد الأونكتاد العديد من البلدان، بناء على طلبها في هذا الصدد، منها بنما، وبوتسوانا، وتونس، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، وناميبيا. انظر، على سبيل المثال، الأونكتاد، ٢٠١٧، *Trade Policy Framework: Panama*, United Nations publication, New York and Geneva.

مصحوبة بجهود لإصلاح السياسات التجارية الوطنية المرتبطة بعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية<sup>(٧)</sup>.

٢٣- ولما كانت التجارة تجري بشكل متزايد على شبكة الإنترنت، أصبح تحقيق الغاية ١٧-١١ يتطلب بصورة متزايدة أن تكون المؤسسات في البلدان النامية بارزة على شبكة الإنترنت ومنخرطة في التجارة الإلكترونية. ويمكن للحلول الرقمية الجديدة أن تساعد في التغلب على التحديات التي تواجه التصدير، مثل التحديات المتعلقة بالأسواق المحلية الصغيرة والبعد عن الأسواق العالمية والعوائق الجغرافية الأخرى. وتقليدياً، لم تكن سوى الشركات الكبيرة والمنتجة قادرة على تحمل التكاليف المرتبطة بدخول الصادرات، مثل تحديد العملاء البعيدين والتسويق لديهم. ويمكن لهذه التكاليف أن تكون كبيرة مع كل دخول متعاقب إلى أسواق التصدير. وبالحد من أوجه عدم تماثل المعلومات والتكاليف المتصلة بالاتصالات والمعلومات، والصفقات، وعمليات البحث والمطابقة، يمكن للحلول الجديدة أن تساعد في خفض التكاليف الإجمالية للتجارة<sup>(٨)</sup>.

٢٤- وأوجدت التكنولوجيات الرقمية أيضاً فرصاً لأنواع جديدة من التجارة في منتجات وخدمات ومهام تتداول رقمياً، وكذلك لزيادة التجارة التقليدية التي تستخدم التجارة الإلكترونية ومنتجات أخرى على الإنترنت للجمع بين المشترين والبائعين. ويمكن لهذه المنصات أن تساعد على تعزيز بروز المنتجات. ومع ذلك، على الرغم من أن الرقمنة يمكن أن تساعد في جعل التجارة أشمل للجميع، فإن المكاسب لا تحدث تلقائياً. ولا تزال الشركات في حاجة إلى ضمان استيفاء سلعها وخدماتها لمعايير الجودة والأسعار المتوقعة من جانب العملاء المحتملين. وتشمل التحديات ضمان أن تكون لمنظمي المشاريع القدرات اللازمة للانخراط في التجارة الإلكترونية، وكذلك التجارة عبر الحدود، مثل القدرات في مجال التسويق الرقمي، والقدرة على الامتثال لشتى القواعد التجارية.

## ٢- دور صادرات الخدمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢٥- يلعب قطاع الخدمات دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي في مجالات خلق فرص العمل، وبناء الروابط، وتنسيق عمليات الإنتاج، وتيسير التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١٦، استأثر بنحو ٦٧ في المائة من الناتج و ٤٩ في المائة من العمالة في الاقتصاد العالمي<sup>(٩)</sup>. ومع زيادة إسهام أنشطة الخدمات كمدخلات وسيطة في الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة، تعمق الطابع الخدماتي للتجارة الدولية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية كليهما. ومن ثم تكتسي تنمية قطاع الخدمات أهمية في تعزيز التجارة والتنمية<sup>(١٠)</sup>.

(٧) ساعد الأونكتاد أكثر من ٢٠ بلداً منضمة في هذا الصدد، بما في ذلك البلدان الخارجة من نزاع وذات الاقتصادات الهشة.

(٨) الأونكتاد، تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع ٨.٠D.II.١٧.E، نيويورك وجنيف.

(٩) إحصاءات الأونكتاد وقاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي.

(١٠) على سبيل المثال، في أوغندا وزامبيا وملاوي، تحدد خدمات الحصول على الائتمانات المالية والنقل والتسويق والإعلام إلى حد كبير مكاسب المزارعين الذين ينتجون محاصيل معدة للتصدير إلى الأسواق الدولية. انظر UNCTAD, 2014, *Services: New Frontier for Sustainable Development – UNCTAD Findings on Services, Development and Trade*, United Nations publication, New York and Geneva.

٢٦- وربما تُنوّع البلدان النامية التي تعاني من ضعف القدرات الإنتاجية المحلية في قطاعات الصناعات التحويلية، ولا سيما الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية والاقتصادات الصغيرة، سلال صادراتها لتشمل منتجات خدمية مثل السياحة. وبالنظر إلى ارتفاع تكاليف نقل البضائع بسبب ضعف الموصولية وطول المسافات إلى الأسواق الرئيسية، فضلاً عن أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا التجارة الإلكترونية، يمكن لتجارة الخدمات أن تكون نهجاً بديلاً جيداً لتشجيع التجارة والعمالة المحلية<sup>(١١)</sup>.

### ٣- التجارة والاستقرار البيئي

٢٧- يمكن للتجارة أن تسهم في حماية الأرض، على سبيل المثال عن طريق جعل التكنولوجيات النظيفة متاحة على الصعيد العالمي. ويخلف إنتاج ونقل البضائع أثراً بيئياً ينبغي التقليل منه إلى أدنى حد من خلال تعزيز تكنولوجيات الإنتاج والنقل المستدامة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إطار الأهداف ١١-١٥. وفي بعض الأحيان، يمكن للتجارة المستدامة بيئياً أن تكون حافزاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن للصادرات الخضراء أن توفر مجالات لمنتجاتي البلدان النامية لحماية البيئة وفي الوقت نفسه الحصول على أسعار سوقية أعلى للصادرات<sup>(١٢)</sup>.

٢٨- وتعد الآثار السلبية المحتملة لأنشطة النقل الدولي للبضائع على صحة الإنسان والبيئة والمناخ مدعاة للقلق، كما هو شأن الآثار المحتملة لتغير المناخ على الموانئ البحرية وغيرها من الهياكل الأساسية للنقل الساحلي. وإذا تركت الأمور على حالها، فيرجح أن تقوض الأنماط غير المستدامة لنقل البضائع التحقيق الفعلي لأهداف اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن المهم المساعدة في الاندماج الفعلي للبلدان النامية في شبكات التجارة ونظم النقل العالمية و/أو الإقليمية ومشاركتها في سلاسل القيمة ذات الصلة من خلال وسائل منها نظم نقل البضائع المتسمة بالكفاءة والموثوقية والفعالية من حيث التكلفة وجودة الربط والشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع المناخ. وينقل أكثر من ٨٠ في المائة من تجارة السلع العالمية من حيث الحجم وأكثر من ٧٠ في المائة من حيث القيمة بحراً<sup>(١٣)</sup>، ويمكن للنقل البحري المستدام والقادر على التأقلم مع المناخ أن يشكل حافزاً للتنمية المستدامة.

(١١) في هذا الصدد، يساعد الأونكتاد البلدان والمناطق في تقييم سياسات الخدمات لديها، بغية بناء القدرات الإنتاجية في مجال الخدمات ووضع أطر تنظيمية ومؤسسية داعمة ومناسبة يمكنها أن تعزز الخدمات التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن البلدان والمناطق التي جرت مساعدتها حتى الآن ما يلي: أوغندا، وباراغواي، وبنغلاديش، ونيبال، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. انظر، على سبيل المثال، UNCTAD, 2016, *Services Policy Review: Bangladesh*, United Nations publication, New York and Geneva.

(١٢) في هذا الصدد، ساعد الأونكتاد العديد من البلدان، بناء على طلبها، في وضع عمليات استعراض الصادرات الخضراء من أجل تحديد القطاعات المحتملة للإنتاج والتجارة، ومنها إكوادور، وجمهورية مولدوفا، والسنغال، وعمان، وفانواتو، ولبنان، ومدغشقر. وإضافة إلى ذلك، دعمت مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية الإنتاج والتجارة المستدامين في المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي لسنوات عديدة، ولا سيما فقراء المناطق الريفية الذين يعيشون بالقرب من الموارد التي تشتق منها هذه المنتجات. انظر على سبيل المثال، UNCTAD, 2016, *National Green Export Review of Vanuatu: Copra-Coconut, Cocoa-Chocolate and Sandalwood*, United Nations publication, New York and Geneva.

(١٣) UNCTAD, 2017, *Review of Maritime Transport 2017*, United Nations publication, Sales No. E.17.II.D.10, New York and Geneva.

#### ٤- الحد من تكاليف التكيف وحماية من قد يتخلفون عن الركب

٢٩- يمكن لتحرير التجارة والإصلاحات أن يؤديا إلى احتكاكات وإلى تكاليف تكيف في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال، يمكن للإصلاحات التجارية أن تؤثر بشدة على بنية العمالة، بحيث تخلق فرص عمل في بعض القطاعات وفي الوقت نفسه تسبب في اضطراب العمالة في قطاعات أخرى. ويمكن أن يؤدي هذا إلى بطالة مؤقتة مع تغيير العمال لوظائفهم أو قطاعاتهم. وبناء على ذلك، ينبغي للبلدان أن تضع تدابير مصاحبة من أجل تيسير الانتقال للعمال والشركات، على سبيل المثال عن طريق توفير تدريب إضافي للعاملين المتنقلين للتأهل للعمل في قطاعات التي تعرف ازدهاراً، بحيث يمكنهم الاستفادة مرة أخرى من التجارة في مرحلة لاحقة. وتلزم أيضاً سياسات اجتماعية ملائمة لحماية من تأثروا سلباً جراء الاختلالات المتصلة بالتجارة ممن لا يستطيعون تغيير القطاعات، وهو أثر يرجح أن يحدث بين السكان المسنين.

٣٠- وبوجه عام، ينبغي أن تؤخذ تكاليف التكيف في الاعتبار بصورة أكبر في عمليات وضع السياسات. وقد يصمم تنفيذ الإصلاحات التجارية في بعض الأحيان من أجل تقليل هذه التكاليف إلى أقصى حد، على سبيل المثال على النحو المتوخى في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا<sup>(١٤)</sup>.

#### ٥- الحد من الممارسات المخلة بالمنافسة

٣١- يمكن لإصلاحات التجارة والاستثمار وتحرير التجارة دعماً للنمو الاقتصادي والتنمية أن يُتحايل عليها بسلوك المؤسسات المخل بالمنافسة وطنياً و/أو عبر الحدود. ولمكافحة هذه السلوكيات ووقفها، هناك حاجة إلى أحكام منافسة شاملة على جميع المستويات. وقد يمهّد تعزيز قوانين وسياسات المنافسة الطريق للقدرة التنافسية الوطنية والدولية للقطاعات الرئيسية ولنمو القطاع الخاص في البلدان والتجمعات الإقليمية.

٣٢- وإضافة إلى ذلك، فإن التعاون المتين عبر الحدود من جانب السلطات المعنية بالمنافسة يمكن أن يعالج الآثار الضارة للكاتراتلات الدولية التي تقيد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتتماشى هذه الجهود مع مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وقبل عقدين تقريباً، لم تكن إلا لعدد قليل من البلدان النامية نظم قانونية للمنافسة؛ ويوجد حالياً ما يقارب ١٤٠ ولاية قضائية سنت قوانين منافسة، إلى جانب العديد من قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الإقليمي، في مناطق من قبيل ما يلي: جماعة دول الأنديز؛ والجماعة الكاريبية؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ والسوق الجنوبية المشتركة؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

(١٤) في هذا الصدد، يسلط بحث الأونكتاد عن أثر مختلف طرائق خفض التعريفات الجمركية المقترحة لمنطقة التجارة الحرة القارية الضوء على الحاجة إلى تدابير تكيف من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالخسائر المحتملة في الإيرادات الجمركية والرفاه بسبب فترات تنفيذ أطول في بعض البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، ٢٠١٨، 'Area Trade Free Continental African: reductions tariff of opportunities and Challenges'، ورقة البحث رقم ١٥).

## ٦- تطوير القدرات الإنتاجية

٣٣- يمكن للمشاركة في التجارة العالمية أن تمكن البلدان من تعزيز القدرات الإنتاجية وإقداها على المنافسة في الأسواق الدولية المتزايدة التطور. وتتطلب تنمية القدرات الإنتاجية تعزيز الاستثمار، وتقوية قدرات الشركات، وتعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار. ولذلك، ينبغي أن تكون السياسات التجارية مصحوبة بسياسات تكميلية، في مجالات مثل الاستثمار والصناعة والتعليم والمهارات والابتكار، وهو أمر ذو أهمية حاسمة في النجاح في تطوير القدرات التوريدية من أجل التجارة. ويمكن أن توطر هذه السياسات سياسة صناعية لبناء القدرات الإنتاجية الصناعية. كما أن بناء قدرات الشركات ذو أهمية في هذا الصدد ويتطلب التعلم وتنمية المهارات وتطوير المشاريع.

٣٤- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية الاستثمار، من القطاعين العام والخاص كليهما. وبالنظر إلى الفجوة التمويلية البالغة ٢,٥ تريليون دولار سنوياً في البلدان النامية، لن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة ممكناً من دون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(١٥)</sup>. بيد أن تسخير الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية يطرح تحديات كبيرة أمام واضعي السياسات، وخاصة بالنظر إلى التشرذم الشديد لنظام علاقات الاستثمار الدولية. وثمة حاجة إلى جهود وطنية من أجل تطوير القدرات الإنتاجية، ولكن للمجتمع الدولي بدوره دور حيوي ليلعبه، ولا سيما في مجالات المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، وإمكانية الحصول على التمويل للاستثمار. ويمكن تعبئة المصادر العامة للتمويل، بما في ذلك المعونة الخارجية، وذلك مثلاً من أجل المساعدة على تمويل الاستثمارات ذات الصلة بالهياكل الأساسية من أجل التجارة. كما تساعد المالية العامة البلدان النامية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يمكن أن يعزز التنمية من خلال آليات من قبيل نقل التكنولوجيا والمهارات وتنمية المعارف والتعلم بالممارسة.

## ثالثاً- تعزيز نهج الأونكتاد لبناء توافق آراء حكومي دولي ووضع قوانين غير ملزمة، من أجل تكملة القواعد الملزمة

٣٥- تبرز أزمة تعددية الأطراف ووضع قواعد ملزمة متصلة بالتجارة الحاجة إلى تقييمات أكثر تحديداً لتسخير إدارة التجارة من أجل التنمية المستدامة. ولا تبرر هذه الأزمة رفض عملية وضع القواعد الملزمة، لأن ذلك يوفر الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في الحقوق والالتزامات المقطوعة في إطار النظام التجاري الدولي. وفي الوقت نفسه، ربما أمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد أن يحد من الخيارات السياساتية للدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد على أهمية ضمان وجود بعد إنمائي متين. ولذا قد يكون من الأفضل العمل على وضع أطر تجارية تعزز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق تطوير الممارسات الفضلى والقوانين غير الملزمة، مثل مدونات قواعد السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية. فمن شأن مثل هذه العملية أن تمكن البلدان من ضمان حيز سياسي وفي الوقت

(١٥) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في [أهداف التنمية المستدامة] - خطة عمل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.1، نيويورك وجنيف).

نفسه بناء نظام غير ملزم من الالتزامات والممارسات الفضلى يمكن أن تتولاه في نهاية المطاف المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة عندما ترغب البلدان في الانتقال من وضع القواعد غير الملزمة إلى القواعد الملزمة والحوكمة.

٣٦- وقد جعل الانتشار الحالي للمفاوضات المتعددة الأطراف والقائمة على قضايا إقامة تحالفات تجارية والتوصل إلى توافق آراء متعدد الأطراف أمراً متزايد التعقيد. ويمكن للبلدان أن تتلصقاً في كثير من الأحيان في التخلي عن حيز سياسي عند استكشاف الالتزامات من منظور متعدد الأطراف. وعلى هذه الخلفية، يوفر الأونكتاد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيزاً رسمياً وغير رسمي للحوارات المفتوحة والإبداعية من أجل استكشاف المسائل والمصالح السياسية، وفي نهاية المطاف، التوصل إلى توافق في الآراء من دون المطالبة على الفور بالالتزامات ملزمة. وعلى النقيض من الطابع الملزم قانوناً للالتزامات المقطوعة في إطار منظمة التجارة العالمية وإنفاذها من خلال هيئة تسوية المنازعات، فإن دور الأونكتاد في بناء توافق الآراء في وضع السياسات التجارية والإنمائية المتعددة الأطراف يحفز عمليات تبادل أفضل الممارسات والخبرات، بغية جعل التجارة في خدمة التنمية. ويمكن للأونكتاد أن يمهّد بذلك الأرضية ويدعم الدول الأعضاء في مناقشة مفتوحة وشاملة للإجراءات الجماعية لحل المشاكل المتأصلة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمتعددة القضايا.

٣٧- ويمكن لدور الأونكتاد في بناء توافق الآراء أن يكون مفيداً في المستقبل القريب مع شروع أعضاء منظمة التجارة العالمية في استكشاف دور ومساهمة القضايا الجديدة التي نوقشت في المؤتمر الوزاري الحادي عشر، وهي التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهناك فرصة متاحة للدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل الناشئة في سياق غير ملزم. وسيحذو ذلك حذو المثال المثبت في مجالات أخرى سبق أن كانت محط تركيز نهج الأونكتاد لبناء توافق الآراء غير الملزم ووضع القوانين غير الملزمة، مثل نظام الأفضليات المعمم، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، ومجموعة مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٣٨- ويساهم الدور الريادي للأونكتاد في جمع البيانات وفي إجراء البحوث والتحليلات عن قضايا التجارة والتنمية في البلدان النامية في تفريخ المعارف التي تدعم نهج توافق الآراء الحكومية الدولية ووضع القوانين غير الملزمة. فعلى سبيل المثال، تناقش بحوث وتحليلات الأونكتاد الاتجاهات والتحديات الجديدة الهامة، مثل أثر الروبوتات على التصنيع والتنمية الشاملة، وهي التي يمكن أن تكون لها تطبيقات مفيدة في بناء توافق آراء دولي بشأن المسائل الحدودية، مثل الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستجيب للتغير التكنولوجي وتستفيد منه<sup>(١٦)</sup>. وتقدم هذه التحليلات أيضاً تفاصيل فرص التنمية التي تتيحها العولمة والتجارة، والسياسات التكميلية التي يتعين وضعها لتعزيز النمو الشامل للجميع والحد من الفقر. وإضافة إلى ذلك، يقدم الأونكتاد بيانات وتحليلات للقيام، على نطاق منظومة الأمم المتحدة الأوسع، برصد تنفيذ النتائج الهامة للعمليات الحكومية الدولية وعمليات أصحاب المصلحة المتعددين

(١٦) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٧: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.5، نيويورك وجنيف.

المتصلة بالتجارة والتنمية، بما يشمل عملية متابعة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويقدم الأونكتاد أيضاً مدخلات إحصائية وتحليلية لرصد عدد من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة التي يعد الأونكتاد القيم عليها. ويمكن لزيادة التركيز على نهج الأونكتاد لبناء توافق الآراء الحكومي الدولية ووضع القوانين غير الملزمة أن تساعد على تقوية المحتوى الموضوعي وفعالية المساهمات في هذه العمليات العالمية.

٣٩- ويمكن للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد أن توفر أيضاً تجارب ميدانية مثمرة يمكن أن تستفيد منها نهج بناء توافق الآراء الحكومية الدولية ووضع قوانين غير ملزمة لاستخلاص أدلة على الكيفية التي يمكن بها تنفيذ السياسات. ويشارك الأونكتاد، بصفته مركز تنسيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة، في تعاون واسع فيما بين الوكالات في مجال تقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية. وتوفر الآليات المشتركة بين الوكالات على مستوى الميدان، مثل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي ينسق أعمالها الأونكتاد، سبيلاً واعداً تُصفي من خلاله التجارب المكتسبة من العمليات المتصلة بالتجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك من أجل تعزيز نهج الأونكتاد لبناء توافق الآراء غير الملزم ووضع القوانين غير الملزمة.

## رابعاً- توصيات سياساتية

٤٠- تقترح التوصيات السياساتية التالية:

(أ) من أجل عدم خسران التجارة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، في البيئة الراهنة المترابطة والمحرة والسريعة التغير، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً على وجه الاستعجال، في جميع المحافل المتاحة، على التقيد بتعددية الأطراف بوصفها حجر زاوية الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الهدف ١٧)؛

(ب) ينبغي أن يظل النهج المتعدد الأطراف في صميم الشراكة العالمية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التجارة؛

(ج) يمكن لإطار نظام تجاري دولي موات للتنمية أن يستند إلى القانون الملزم والقانون غير الملزم كليهما، مع اكتساب الأخير أهمية أكبر عندما يطرح الأول صعوبات فيما يتعلق بالحيز والخيارات السياساتية؛

(د) للأونكتاد، بصفته جهة التنسيق في الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، إسهام هام ليقدمه في تعزيز تعددية الأطراف في العلاقات التجارية والإنمائية من أجل المضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤١- قد يرغب مجلس التجارة والتنمية في النظر في الأسئلة التالية:

(أ) في خضم الانحسار الحالي لتعددية الأطراف وأزمة وضع القواعد في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ما هي الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها من أجل تعزيز الانتعاش الذي تشهده التجارة الدولية وتنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف؟ وكيف يمكن

للمجتمع الدولي أن يكفل جلب تعددية الأطراف لآثار تحويلية في إطار أهداف التنمية المستدامة وخلق ظروف مواتية للتجارة من أجل تحقيق الرخاء المشترك؟

(ب) لا ينبغي ترك أعراض السخط من تعددية الأطراف والتجارة من دون علاج، ولكن ماذا ينبغي لواضعي السياسات أن يفعلوا لخلق ظروف مواتية للتجارة الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وهل يمكن للسياسات التجارية أن تكون، في الوقت نفسه، مراعية للفقير والفوارق بين الجنسين والعمالة والبيئة ومراعية للمناخ؟

(ج) إذا عُلم أن الأزمات يمكن أن تطلق شرارة التغيير، ما الذي يحمله المستقبل من تباشير للأمم المتحدة وآلياتها الإنمائية في تعزيز مساهمة التجارة في التنمية المستدامة؟ وماذا ينبغي أن تكون مساهمة الأونكتاد؟